



## اللجنة الوطنية للسكان

### السياسة الوطنية للسكان لسلطنة عمان

حتى عام ٢٠٢٠م

### نحو الموازنة بين السكان والتنمية والبيئة

(المبررات، المبادئ والأهداف)

المكتب الفني

### مؤشرات إحصائية عام ٢٠٠٥م

المؤشر	القيمة
إجمالي عدد السكان	٢,٥٠٨,٨٣٧
نسبة الذكور لكل ١٠٠ أنثى (العمانيين)	١٠٢
نسبة الذكور لكل ١٠٠ أنثى (إجمالي السكان)	١٢٩
معدل الخصوبة الكلي (طفل لكل امرأة)	٣,١٣
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	١٠,٢٨
معدل وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	١١,٠٥
وفيات الأمهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)	١٥,٤
توقع العمر عند الولادة:	
الكلي	٧٤,٢٨
الذكور	٧٣,١٦
الإناث	٧٥,٤٢
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م.ر.ع)	١١,٨١٧,٠
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ر.ع)	٤,٧١٢
نسبة الأمية عند العمانيين + ١٥ سنة (٢٠٠٣م)	
الإجمالي	٢٢
الذكور	١٤,٦
الإناث	٢٩,٥
معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للعمانيين + ١٥ سنة (٢٠٠٣م)	
الذكور	٦٤,٧
الإناث	١٨,٧
نسبة الأسر التي ترأسها نساء (٢٠٠٣م)	١٤

### وزارة الاقتصاد الوطني

المكتب الفني للجنة الوطنية للسكان

ص. ب ٨٨١ الرمز البريدي ١١٣

هاتف/ فاكس ٢٤٦٩٥١٦٩ (+٩٦٨)

E-mail: npcoman@moneoman.gov.om

### خامساً: البيئة والموارد الطبيعية:

١. العمل على تنفيذ مختلف جوانب الإستراتيجية الوطنية العمانية لحماية البيئة والموارد الطبيعية وبالذات المياه وخطط العمل المتعلقة بها.

٢. المحافظة على البيئة وصيانتها والتحكم في العوامل التي تؤدي إلى ترديها والتقليل من أضرار الاستهلاك والإنتاج غير المستدام.

٣. وضع خطة عمل متكاملة للمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وتنميتها في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية في السلطنة.

٤. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية البيئية وذلك من خلال التشريعات الإدارية والإعلامية بغرض الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد ومنع التدهور البيئي.

### سادساً: التكافؤ بين الجنسين وتمكين المرأة:

١. العمل على دمج النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال.

٢. إعداد الدراسات وتوسيع وتطوير قاعدة المعلومات والبيانات والمؤشرات وتحليلها حسب النوع الاجتماعي.

٣. التوقيع على الاتفاقيات الدولية المعنية بقضايا المرأة والطفل والتنمية البشرية بصفة عامة.

٤. النظر في التشريعات والقوانين الوطنية بما يناسب أهداف التنمية المستدامة والتكافؤ بين الجنسين وتمكين المرأة ووضعها المميز في الشريعة الإسلامية والاتفاقيات والمواثيق الدولية المعتمدة من قبل سلطنة عُمان.

٥. دعم وتعزيز دور الجمعيات النسائية في التوعية بدور المرأة وأهمية مشاركتها في عملية التنمية بصفتها شريكاً نشطاً في صنع القرار ومستفيدة منه.

٦. تشجيع الرجل وتمكينه من تحمل المسؤولية عن سلوكه الإيجابي ودوره الأسري والتربوي.

٧. تطوير واستحداث آلية مؤسسية في الجهات التي تعنى بقطاع المرأة ووضع استراتيجية طويلة المدى لتمكين المرأة ودمجها في المجتمع.

## ماهية السياسة السكانية

هي مجموعة الإجراءات والبرامج التي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية للدولة من خلال التأثير على المحاور السكانية الهامة.

## مبررات وضع سياسة سكانية في السلطنة

1. كبر حجم الأسرة العمالية الذي أظهرته النتائج الأولية للتعداد العام الأول للسكان في ١٩٩٣م.
2. ارتفاع معدل الخصوبة وفق نتائج تعداد ١٩٩٣م إلى ٦,٩ مولود حي لكل امرأة في سن الإنجاب.
3. الزيادة المستمرة في احتياجات السكان من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والصرف الصحي.
4. التذبذب في معدلات إجمالي الناتج المحلي نظراً لارتباطها بمورد النفط.
5. هشاشة الموارد الطبيعية في السلطنة وشح المياه.
6. توصيات استراتيجية التنمية البعيدة المدى (١٩٩٦ - ٢٠٢٠) الخاصة بالقضايا السكانية.
7. توصيات المؤتمرات الدولية وأهمها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤م.

## المبادئ العامة والمرجعية للسياسة الوطنية للسكان

اعتمدت السياسة الوطنية للسكان على مجموعة من المبادئ العامة والمرجعية والتي تتمثل في الآتي:

- \* مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم والتقاليد العمالية الأصيلة.
- \* الإرادة السياسية / التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم من خلال خطبه وكلماته في مختلف المناسبات.
- \* النظام الأساسي للدولة.
- \* استراتيجية التنمية البعيدة المدى «عمان عام ٢٠٢٠».
- \* الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي.

## الأهداف العامة للسياسة الوطنية للسكان

تسعى السياسة السكانية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إبرازها حسب المحاور التالية:

## أولاً: الوضع السكاني:

1. تحقيق معدل نمو سكاني يتناسب مع مقتضيات التنمية المستدامة وغايات الرؤية المستقبلية لسلطنة عمان ٢٠٢٠م.
2. تحسين السلوك الإنجابي مع مراعاة المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع العماني، و توسيع قاعدة الخيارات في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره.
3. التحكم في أسباب الوفيات وخفض معدلاتها، والزيادة في متوسط العمر عند الولادة، بغية الوصول إلى معدلات أقل للوفيات وبالذات وسط النساء والأمهات والرضع والأطفال.
4. تكثيف الجهود لدعم وتمكين صحة الشباب والمراهقين وإمكانياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تمشياً مع الأعداد المتزايدة منهم.
5. تعزيز نوعية حياة المسنين، وكذلك العمل على رعاية وتأهيل الموقنين من أجل دمجهم في المجتمع.
6. ربط التوزيع السكاني بخارطة توزيع الموارد الاقتصادية والبيئية.
7. ترشيد تيارات الهجرة الداخلية عن طريق التنمية المحلية والقروية.
8. العمل على دمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة وتعزيز التنمية المستدامة إيكولوجياً في المناطق القروية.

## ثانياً: الصحة العامة والصحة الإنجابية والمباعدة بين الولادات:

1. تحسين نوعية الحياة الصحية.
2. خفض معدل وفيات الأمهات.
3. التركيز على خيار استراتيجية تأمين حياة الطفولة السليمة.
4. رفع معدل استخدام الوسائل الحديثة للمباعدة بين الولادات والعمل على تحسين نوعية خدمات المباعدة بين الولادات وتطوير المعرفة وتوسيع قنوات المعلومات من خلال تسخير كافة القنوات ووسائل الاتصال.

## ثالثاً: محو الأمية والتعليم والتدريب والتأهيل:

1. حصول الجميع على تعليم بنوعية جيدة مع إعطاء أولوية خاصة للتعليم الأساسي.
2. توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وتأمين التعليم ما قبل الأساسي بنوعية جيدة.
3. تحقيق الكفاءة التعليمية العالية.
4. تعميق الارتباط بين التعليم والتدريب والتأهيل وتنمية الموارد البشرية وسوق العمل.
5. دعم سياسات التدريب التي تخدم أغراض التنمية في السلطنة.
6. العمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في جميع سياسات وبرامج التعليم والتدريب وفي المجالات العلمية والتكنولوجية.

## رابعاً: القوى العاملة وفرص الاستخدام:

1. إعطاء الأولوية في فرص العمل للقوى العاملة العمالية (رجالاً ونساءً)، والحد من تدفقات العمالة الوافدة في سوق العمل، والسعي لرفع نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص.
2. اتخاذ تدابير ملائمة لزيادة مشاركة النساء العماليات في القوى العاملة المنتجة، وتحقيق المشاركة المتكافئة والمتساوية لهن في فرص العمالة والاستخدام.
3. العمل من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين العماليين.
4. وضع تدابير مناسبة لخلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل وبالذات بين الشبان والشابات العماليين.
5. العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي في السلطنة.
6. الاستفادة من الميزة النسبية للسلطنة في المنطقة (موقع السلطنة الجغرافي) والسعي لتأهيل القوى العاملة العمالية على النحو الذي يمكنها من إشغال فرص العمل المتاحة في البلدان المجاورة (دول مجلس التعاون).
7. توفير بيانات ومعلومات تفصيلية وبصفة دورية حول خصائص الباحثين عن عمل في سوق العمل العماني.